بعلم نفسه مع عدم التغاير بالذات لا يقال ذلك اى علمنا بذواتنا جائز لتركيب انفسنا بوجه من الوجوه اى سواء كان
تركيبا خارجيا او ذهنيا وكلامنا فى الواحد الحقيقى الذى لا تكثر فيه اصلا فلو كان عالما بذاته لزم تحقق النسبة بين الشئ
ونفسه قطعا بخلاف المركب اذ فيه كثرة يمكن ان يتصور بينها نسبة فلا يجب التغاير بل لا نقول الجزء عالما على تقدير علمه بنفسه
لو كان له نسبة الى الكل لزم منه فيحصل المطلوب اذ فى تحقق النسبة بينه وبين جميع اجزائه وهو عينه والا فلا يعلم الا احد جزئيه
فيكون العالم غير المعلوم لان الجزء غير الكل فلا يعلم نفسه والمفروض خلافه فان قلت من اين ثبت التغاير الاعتبارى
المصحح للنسبة قلت من حيث ان ذات الشئ باعتبار صلاحيتها للمعلومية فى الجملة مغايرة لها باعتبار صلاحيتها للعالمية
فى الجملة وهذا القدر من التغاير يكفينا الثانية من تلك الفرق من قال من قدماء الفلاسفة انه لا يعلم شيئا اصلا ولا
علم نفسه اذ يعلم على تقدير كونه عالما بشئ انه يعلمه وذلك يقتضى علمه بنفسه وقد بينا امتناعه فى مذهب الفرقة الاولى
لا يقال لا نسلم ان من علم شيئا علم انه عالم به والا لزم من العلم بشئ العلم بالعلم بذلك الشئ وهكذا فيلزم من العلم بشئ
واحد العلم بامور غير متناهية وهو محال لانا نقول المدعى انه يمكن ان يعلم اى بانه عالم وذلك الاكتفاء فيه فان من علم
شيئا امكنه ان يعلم انه عالم به بالضرورة والا لجاز ان يكون احدنا عالما بالمجسطى والمخروطات وساير العلوم الدقيقة
الكثيرة المباحث المثبتة بالدلائل القطعية ولكن لا يمكنه ان يعلم انه عالم به وان التفت الى ذلك وبالغ فى الاجتهاد
وذلك سفسطة ظاهرة واذا لزم الامكان ثبت المدعى لان امكان الحجة والجواب انا ان امتنع منه تعالى علمه بنفسه
منعنا الملازمة وقلنا الضرورة التى ذكرتموها انما هى فيمن يمكنه العلم بنفسه وان امكن له علمه بنفسه منعنا
بطلان التالى لتضمن هذا العلم الممكن بالفرض وايضا قد مر بطلان ما ذكروه فى اثبات انه لا يعلم نفسه
الثالثة من الفرق المخالفة من قال انه لا يعلم غيره مع كونه عالما بذاته وذلك لان العلم بالشئ غير العلم بغيره
اى بغير ذلك الشئ من الاشياء الاخر والا فمن علم شيئا علم جميع الاشياء لان العلم به عين العلم بها وهو
باطل واذا كان العلم بشئ مغايرا للعلم بشئ آخر فيكون له تعالى بحسب كل معلوم علم على حدة فيكون فى ذاته
كثرة متحققة غير متناهية هى العلوم بالمعلومات التى لا تتناهى وذكر حجة بالتطبيق والجواب انه اى ما ذكر
من كثرة العلم كثرة فى الاضافات والتعلقات وذلك لانا لا نم تعدد ذات العلم بتعدد المعلومات بل العلم
واحد يتعدد تعلقاته بحسب معلوماته وذلك اى كثرة الاضافات والتعلقات لا يمتنع لانها امور اعتبارية لا موجودة
الرابعة من تلك الفرق من قال انه لا يعقل غير المتناهى اذ المعقول يتميز عن غيره بوجه من الوجوه والا لكان له حد و
طرف به يتميز وينفصل عن الغير اذ كان له طرف فليس غير متناه هف والجواب من وجهين الاول ان المعقول من حيث

الفرقة الثالثة

جوابها

الرابعة

جوابها

يعنى

يعنى ان المجموع من حيث هو مجموع متميز عن غيره بوصف اللاتناهى ومعقول بحسبه وان كانت احاده غير متميزة
كما ذكرتم لان ذلك الوصف اعنى اللاتناهى امر واحد عارض لغير المتناهى وهو غير ما صدق عليه انه غير
متناه والتمايز انما وقع فيه لانا الموصوف باللاتناهى لا فى ذلك المفهوم العارض لانه موصوف بالوحدة
لا الجزء انه يقال المراد ان مجموع ما صدق عليه معقول باعتبار عارضه لا ان عارضه معقول فى نفسه اشار اليه
د فهو فقال وبالجملة فالتزاحم فى غير المتناهى تفصيلا لا اجمالا وما ذكرتم علم اجمالى لا تنازع فيه
منه فى الحكم بعدم تميز احاد المعقول كل واحد واحد من غير المتناهى وانه متميز عن غيره من تلك الاحاد ومن
غيرها ولا ينفى تميز كل واحد واحد عدم تميز الكل من حيث هو كل ولما لزم من هذا الجواب كون غير المتناهى
معلوما له تعالى بالتفصيل لا اجمالا على عكس الجواب الاول اعترض عنه ايضا فقال والجواب بقول الثانى انا المعقول
المتميز يجب ان يكون له حد وطرف به يتميز عن غيره وانما يكون كذلك ان لو كان تعقله بتميزه وانفصاله عن
غيره بالحد والنهاية وانه ممنوع لان وجوه التميز لا تنحصر فى الحد الخامسة منها من قال فهم جمهور الفلاسفة
لا يعلم الجزئيات المتغيرة والا فاذا علم مثلا ان زيدا فى الدار الان ثم خرج زيد عنها فاما ان يزول ذلك
العلم ويعلم انه ليس فى الدار او يبقى ذلك العلم بحاله والاول يوجب التغيير ذاته من صفة الى اخرى والثانى يوجب
الجهل وكلاهما نقص يجب تنزيهه تعالى عنه قالوا وكذا لا يعلم الجزئيات المتشكلة وان لم يكن متغيرة كالاجرام
الافلاك الثابتة على اشكالها لان ادراكها انما يكون بالالات جسمانية وكذا الحال فى الجزئيات المتشكلة المتغيرة
اذ قد اجتمع فيه المانعان بخلاف الجزئيات التى ليست متشكلة ولا متغيرة فانه يعلمها بالاعقول كذاته تعالى
وذات العقول والجواب منع لزوم التغير فيه بل التغير انما هو فى الاضافات لان العلم عندنا اضافة محضة
او صفة حقيقية ذات اضافة فعلى الاول لا يتغير نفس العلم وعلى الثانى تتغير اضافاته فقط وعلى التقديرين
لا يلزم تغيره فى صفة موجودة بل فى مفهوم اعتبارى وهو جائز واما ما ذكر فى المتشكل انما يحتاج الى الالة الجسمانية
اذا كان العلم حصول الصورة واما اذا كانت اضافة محضة او صفة حقيقية ذات اضافة بدون الصورة
فلا حاجة اليها وقد اجاب عنه مشايخ المعتزلة وكثير من الاشاعرة بان العلم بانه وجد الشئ وبانه سيوجد
واحد فان من علم ان زيدا سيدخل البلد غدا فعند حصول الغد يعلم بهذا العلم انه دخل البلد الان واذا
كان علمه هذا مستمرا بلا غفلة مزيلة له وانما يحتاج احدنا الى علم آخر متجدد يعلم به انه دخل الان لطريان الغفلة
عن الاول والبارى تعالى لا يطرا عليه الغفلة فكان علمه بانه وجد عين علمه بانه سيوجد فلا يلزم من تغير المعلوم

الفرقة الخامسة

جوابها

Copyright © King Saud University